



الجزائر

ALGERIA

الدورة التاسعة والستون للجمعية العامة

للأمم المتحدة

النقاش العام

مداخلة

معالي السيد رمطان لعمامرة

وزير الشؤون الخارجية

نيويورك، في 27 سبتمبر 2014

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على نبيه الكريم

السيد الرئيس،
السيد الأمين العام،
معالي الوزراء،
أصحاب السعادة،
السيدات و السادة،

أود بداية، أن أعرب عن إمتناني لترؤس السيد سام كوتيسا، وزير خارجية أوغندا، البلد الإفريقي الشقيق والصديق، أشغال هذه الدورة الهامة للجمعية العامة، مبدئاً له تعاوننا الكامل. كما أعنتم هذه السانحة لأحيي الإنجازات التي قام بها الرئيس السابق السفير جون آش و أقدم كل التحية للسيد الأمين العام بان كي مون على إسهاماته القيمة في تفعيل دور و مهام الأمم المتحدة التي لا يتأتى الإستغناء عنها.

إن موضوع المناقشة العامة الذي يتمحور حول التطلعات المستقبلية للأجيال القادمة، يذكّرنا عشية انعقاد القمة العالمية حول برنامج التنمية لما بعد 2015 و على مشارف الإحتفاء بالذكرى 70 لإنشاء الأمم المتحدة، بالطابع الإستعجالي لتجديد الإلتزام إزاء نظام تعددية الأطراف المبني على القانون الدولي.

و أمام إستمرار الأزمة المتعددة الجوانب فإننا في حاجة إلى طموح و رؤية متكاملة لنجعل منظمة الأمم المتحدة صانعةً لحلول مستدامة للمشاكل الشاملة لعصرنا هذا.

في هذا المجال، يجب تشجيع العمل على تقوية التعاون والشراكة المتعددة الأشكال بين الإتحاد الإفريقي و الأمم المتحدة، لاسيما على صعيد تسوية النزاعات و الأزمات التي لا تزال تُلقي بظلالها على إفريقيا وتعمل على تأخير إستكمال تحريرها من رِبْقَةِ الإستعمار.

ضمن هذا المنظور، فإن التقييم الشامل الذي سيقدمه السيد بان كي مون، في أبريل 2015، حول قضية الصحراء الغربية التي تتنازع عليها المملكة المغربية و جبهة البوليزاريو، يجب أن يؤكد عقيدة الأمم المتحدة فيما يخص مسألة تصفية الإستعمار و يبرز أهمية قرارات مجلس الأمن و الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة.

إن الجزائر التي تساند بلا تردد حق شعب الصحراء الغربية غير القابل للتصرف في تقرير مصيره، تشجع الأمين العام و مبعوثه الخاص، السفير كريستوفر روس، على تكثيف جهودهما لتأمين نجاح مساعيها الحميدة.

تتقاسم الجزائر مصيراً مشتركاً مع الشعوب المغاربية. هذا ما جعلها تخطط تنميتها الخاصة وتسييرها وفق منهج يشجع إندماج الفضاء الجيوسياسي الواسع الذي تشكل بلادي المكون المركزي فيه.

إن البرنامج الذي على أساسه أُعيد إنتخاب رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة و خطة العمل الخماسية للحكومة يتمحوران حول تعميق الديمقراطية التساهمية و عصرنة العدالة و تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة و الحكامة الجيدة. كما أن الجهود الإقتصادية يتضمن استثمارات عمومية معتبرة بالنسبة لقطاعات الفلاحة و الصناعة و البيئة و تنويع جهاز الإنتاج و عصرنته على أساس أهداف تنافسية و إنعاشٍ معتبر للنمو.

وبالموازاة، تعمل الجزائر على تطوير شراكات إستراتيجية ذات منفعة متبادلة، تقوم على إحترام السيادة وتوازن المصالح لترقية فرص التعاون ومواجهة التحديات والتهديدات العابرة للحدود. هذه المقاربة في التعاون لا تتحمل الإجراءات الأحادية الجانب على غرار الحصار المفروض على كوبا.

السيد الرئيس،

إن التفشي المثير للإنشغال لوباء مرض فيروس "إيبولا" الذي اعتبرته منظمة الصحة العالمية "أولوية صحية عالمية طارئة" تُذكر بصفة مأساوية الهشاشة الهيكلية لعوامل الأمن الإنساني و كذا مسؤولية المجموعة الدولية في التكفل بقضايا الصحة التي تعاني منها البلدان الفقيرة عديمة الوسائل و التي لا تشارك في صنع القرار. و تضم الجزائر صوتها لصوت الأمين العام للأمم المتحدة لحث وكالات المنظومة الأممية و المانحين من المنظمات غير الحكومية الأخرى على تقديم المساعدات الدولية الضرورية للدول الإفريقية التي تعاني من هذه الآفة على وجه السرعة.

إن هذا التهديد الوجودي، يضاف إلى كل التهديدات التي يتعين على إفريقيا أن تتكفل بها جمعياً لضمان نهضتها بما في ذلك التحديات في مجالي السلم و الأمن.

فبطلب من الأطراف المالية، تقود الجزائر وساطة مكثفة بين الحكومة المالية و الحركات الناشطة في الشمال مع فريق يمثل إفريقيا والمجموعة الدولية قاطبة. إن اعتماد "خارطة الطريق للمفاوضات في إطار مسار الجزائر " و "إعلان وقف العداءات" هيأ الأرضية لإطلاق مفاوضات جوهريّة إبتداءً من أول سبتمبر بغية التوصل إلى إتفاق سلام شامل و نهائي.

إن قيام هذه المحادثات يُشكل مبعث إرتياح على اعتبار أنه تزامن مع تحرير الدبلوماسيين الجزائريين الأخيرين المحتجزين قرابة ثلاثة سنوات من قبل مجموعة إرهابية. و أعتنم هذه السانحة لأنحني أمام روعي قنصلنا بقاو و نائبه اللذين فقدوا الحياة أثناء إحتجازهما.

أما الوضع في ليبيا فإنه ما فتئ يتدهور خلال السنوات الثلاث الأخيرة. و قد جاءت المبادرة الجزائرية المزدوجة المتمثلة في وضع إطار تحرك مشترك لكل دول جوار ليبيا و كذا إطلاق حوار شامل من أجل المصالحة الوطنية وتقوية مؤسسات الدولة، لتقدم مساهمة نوعية في تحقيق السلام المنشود للشعب الليبي الشقيق.

تتطلب هذه الظروف الإقليمية الصعبة تكثيف جهود مكافحة الجماعات الإرهابية الناشطة في الساحل و الروابط التي أقامتها مع شبكات تجارة المخدرات والجريمة المنظمة. وفي إطار المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، ستتابع الجزائر تعاونها سيما و أنها تترأس مُناصفةً فريق العمل المتعلق بالساحل ومساءل تأمين الحدود وكذا الوقاية من الإختطاف مقابل فدية من قبل الجماعات الإرهابية، عملا بالتوصيات الصادرة عن ورشة الجزائر التي نظمت في سبتمبر 2013 حول هذا الموضوع والقرارات ذات الصلة للجمعية العامة و مجلس الأمن للأمم المتحدة.

وفي نفس السياق، تُسجل الجزائر بإهتمام نتائج الإجتماع رفيع المستوى لمجلس الأمن حول الإرهاب والمحاربين الأجانب الذي بادر بتنظيمه الرئيس أوباما وكذا التعبئة الدولية الراهنة لمكافحة الإرهاب العابر للحدود المتفاقم خطره في العراق وسوريا. إن إغتيال الرعية الفرنسي Hervé GOURDEL يبرز ضرورة تدعيم التعاون في مجال مكافحة الإرهاب في جميع أشكاله.

السيد الرئيس،

إن التقلبات التي تؤثر في حياة شعوب الشرق الأوسط تضيف تساؤلات تستوقف، بصفة مستمرة، المجموعة الدولية أمام المأساة المفروضة على الشعب الفلسطيني. إن تاريخ الإنسانية يعلمنا أن المواجهات المسلحة تحمل في ذاتها بذور النزاعات ولا يُكتب الدوام إلا للحلول المُتَسِمَة بالعدل والمطابقة للقانون. ويتعين تناول القضية الفلسطينية والأزمة السورية من خلال هذا التصور.

و أغتتم هذه الفرصة، لأحيي الجهودات التي بذلها ابن بلدي السيد الأخضر الإبراهيمي وأجدد دعمنا لخليفته ستافان دي مستورا.

إن المؤتمر التاسع للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، يجب أن يجسد التكامل الوثيق بين أهداف نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية وترقية الإستعمالات السلمية للذرة. وما من شك أن الطريق لا يزال طويلا أمام تحرير العالم من أسلحة الدمار الشامل. إن دعم سلطة المعاهدة يمر كذلك بدخول معاهدة التحريم الكامل للتجارب النووية حيز التنفيذ و إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية، سيما في الشرق الأوسط مثلما يدعو إليه التوافق الدولي حول هذه الإشكالية حتى يتم في كل الأحوال ضمان قداسة الحياة الإنسانية.

إن الجزائر العضو في مجلس حقوق الإنسان التي يحدوها شعور عال بالمسؤولية، تسهم بفعالية في ترقية الطابع العالمي والمتربط لحقوق الإنسان.

بتوجيهات خاصة من رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، تعمل السلطات الجزائرية على مرافقة تحسين مستوى معيشة المواطنين بإنجازات جديدة، مثلما تدل عليه، على سبيل المثال لا الحصر، القوانين الأخيرة القاضية

بتجريم العنف ضد الأطفال والنساء وتدعيم الحماية المادية بتكريس حقوق النساء المطلقات. كل هذه التطورات التشريعية تضاف إلى النجاحات السياسية والمؤسسية للمرأة الجزائرية فيما يتعلق بحصولها على مقاعد في المجالس المنتخبة و في الحكومة.

السيد الرئيس،

إن الاحتفال، سنة 2015، بالذكرى السبعين لإنشاء منظمة الأمم المتحدة، يجب أن يكون فرصة لتجديد إلتزام كل الدول الأعضاء بإعطاء نفس جديد، و نجاعة و مصداقية أكبر، لنظام تعددية الأطراف. وتقع علينا المسؤولية المشتركة لتجسيد إقامة عالم أكثر أمناً و أكثر عدلاً و أكثر تضامناً.

إن هذه الوقفة المتميزة والمتسمة بتقاسم شعوبنا القيم المؤسسية، والذي يجب أن يُؤكّد بالأفعال، أنه حيال المخاوف و الشعور بعدم اليقين و الخوف و الحاجة التي تطبع عالم اليوم، فإن منظمة الأمم المتحدة تستحق، بمجدارة، وصفها بأنها آخر ملاذ للتطلعات الإنسانية.

أشكركم على كرم الإصغاء.